# الاستثمار الزراعي.. فرص عديدة بانتظار القطاع الخاص

## الاستثماري في المشاريع الزراعية لا يتجاوز ٥٪ من حجم المشاريع المرخصة حتى نهاية يونيو ٢٠٠٤م

● الدعوة التي وجهها فخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للقطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي تحمل الكثير من الدلالات والمعاني ذلك ان هذا القطاع يستوعب نحو ٥٢٪ من العمالة ويعتمد عليه نحو ٧٥٪ من سكان الريف وقبل هذا وذاك فهو من القطاعات الاقتصادية الهامة لكونه مرتبط بأمننا الغذائي.

والاستثمار في هذا القطاع سيسهم في زيادة الانتاج الزراعي وفي تحسين آلية التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية وكذا في تحقيق التنمية الريفية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة والتخفيف من الفقر والبطالة وتحقيق الامن الغذائي.

تحقيق/ علي البشيري

■ د. طه الفسيل

■ د. محمد الحاوري

■ منصور البشيري

### تدني الاستثمار

وبالرغم من اهمية الاستثمار في المجال الزراعي الا ان واقع الحال يقول ان استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع ماتزال متواضعة بل ومتدنية للغاية حيث ان حجم الاستثمارات الزراعية المرخصة من قبل هيئة الاستثمار وفروعها منذ مارس ١٩٩٢م وحتى نهاية يونيو ٢٠٠٤ البالغة نحو ٤٨٧ مشروعاً بتكلفة ٤٩,٩ مليار ريال لم تشكل سوى ١٠٪ من اجمالي عدد المشاريع المرخصة لنفس الفترة والبالغة ٤٨٥٠ مشروعاً ونحو ٥٪ من حجم التكلفة الاستثمارية البالغة ٩٦٢ مليار ريال ما يشير الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمارات في القطاع الزراعي.

ويؤكد الدكتور/ طه الفسيل استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة صنعاء: ان استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي بفروعه المختلفة ستسهم في زيادة الناتج الزراعي وفي تحسين مستوى دخل المزارعين والارتقاء بمعيشتهم وتوفير فرص العمل والحد من البطالة.

ويشير الى ان هناك فرصا استثمارية واسعة امام القطاع الخاص في المجال الزراعي منها الاستثمار في المجالات الخدمية كتوريد المدخلات الزراعية وبالذات انتاج وتوريد البذور وخدمات تأجير الاليات الزراعية وآليات الحفر والارشاد الزراعي المتعلقة بالمحاصيل البستانية والنقدية والخدمات البيطرية وكذا الاستثمار في انتاج المحاصيل الزراعية المرتبطة بالاستثمار في القطاع الصناعي مثل الاستثمار في انتاج القطن والسمسم والنباتات الطبية والتبغ والخضروات والفواكه وتلك المحاصيل المرتبطة بانتاج الزيوت النباتية منوهاً الى ان تنمية الثروة الحيوانية سوف يسهم في حفز الاستثمار الصناعي في صناعة الالبان ومشتقاتها وفي الصناعات الجلدية واللحوم المجمدة والملابس الصوفية.

ويشدد الدكتور/ الفسيل على اهمية الاستثمار في مجال التسويق الزراعي مشيراً الى امكانية قيام شراكة بين القطاع الخاص والاتحاد التعاوني الزراعي والدولة في الاستثمار بهذا المجال عن طريق انشاء اسواق تجميعية للمنتجات الزراعية باعتبار هذه الاسواق مصادر هامة لتغذية اسواق الجملة والاسواق المركزية في بعض محافظات الجمهورية وكذلك اقامة مراكز تنقية ما بعد الحصاد " تصنيف، تدرج المنتج حسب الجودة" الامر الذي يسهم في تحسين وتطوير وجودة الانتاج الزراعي من ناحية وتقليل الفاقد من ناحية أخرى ورفع اسعار من ناحية ثالثة منوهاً الى ان تطوير شبكة التسويق الزراعي ونظامها سوف يسهم ايضاً في زيادة الصادرات السلعية وتحسين جودتها لكي تتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية.

ويرى الدكتور/ محمد الحاوري استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي وخاصة في انتاج السلع التصديرية من اهمها امكانية الاستثمار في انتاج القطن في كثير من مناطق البلاد وفي انتاج السمسم الذي يتميز بقيمة غذائية عالية وشعبية الاستهلاك على المستوى المحلي والخارجي.

ويضيف: كما ان هناك امكانات وفرص استثمارية في تصنيع الفائض من الخضروات والفواكه والبقوليات والبن بالاضافة الى توافر فرص كبيرة للقطاع الخاص في مجالات التسويق الزراعي مؤكداً ان هذه الانماط الانتاجية ستخلف روابط وتشابكات اقتصادية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع الصناعة مما يرفع من درجة التكامل بين القطاعات الاقتصادية ويقلل بالتالي من الاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات الانتاج.

ويؤكد الدكتور: بان نجاح القطاع الخاص يعتمد على ماتقدمه الحكومة من دعم ومساندة وسياسات زراعية منشطة ومحفزة للقطاع الخاص واستكمال واقامة مشاريع البنية الاساسية المرتبطة بالزراعة فضلاً عن ايجاد البنى الاساسية المرتبطة وموانئ التصدير وقنوات التسويق الداخلي والخارجي.

من جانبه يؤكد الاخ/ منصور البشيري / باحث اقتصادي على ضرورة زيادة الاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي خصوصاً وان هذا القطاع يمتلك قدرات كبيرة وهامة للنمو والتطور توفرها قاعدة كبيرة ومتنوعة من الموارد الزراعية الطبيعية الواسعة نسبياً مشيراً الى ان اليمن بلد زراعي يتميز بتنوع المناخ الامر الذي يعني امكانية زراعة العديد من المحاصيل الزراعية على مدار العام.

ويرى: بأن هناك فرصا استثمارية عديدة وامكانيات هائلة يتيحها القطاع الزراعي بفروعه الانتاجية المختلفة "النباتية" الحيوانية "الاسماك" يمكن ان تساهم في احداث التطور الاقتصادي المنشود لليمن وتوفير فرص العمل اللازمة للحد من معدلات البطالة منوهاً الى ان بلادنا تتميز بانتاج وتصدير عدد من المحاصيل الهامة وبالاخص المحاصيل النقدية مثل البن والقطن والتبغ وهي محاصيل يمكن التوسع في انتاجها وتصديرها للخارج.

وتشير/ منى سراج الدين/ من الهيئة العربية للاستثمار الزراعي الى ان هناك فرصا استثمارية عديدة في اليمن منها في مجال انتاج بذور البطاطس باستخدام تقنية زراعة الانسجة حيث يعتبر الاستثمار في انتاج بذور البطاطس مشروعاً ناجحاً للأسباب التالية:

- وجود الطلب المتزايد لمنتج البطاطس في اليمن والاسواق في الدول المجاورة
- زيادة الطلب على بذور البطاطس المعتمدة في اليمن .
- وجود الظروف الملائمة من مناخ ومصادر مياه وتربة ومساحة واسعة لانتاج بذور البطاطس
- توفر الخبرة الفنية والادارية والتسويقية للشركة العامة لانتاج بذور البطاطس علاوة على توفير البنية الاساسية من مستودعات للتخزين وآلات زراعية واجهزة الفرز والتدريج والنقل والتعبئة.
- اعتماد اليمن والدول المجاورة على استيراد بذور البطاطس المعتمدة من شركات اجنبية مما يجعل الاسواق مفتوحة لهذا المنتج بشكل كبير.

وتؤكد في دراسة قدمت لندوة الحماية الزراعية على ضرورة الاستثمار في هذا المجال لتحقيق الاكتفاء الذاتي لليمن من بذور البطاطس والتصدير الى الدول العربية المجاورة.

ولفتت الدراسة الى اهمية الاستثمار في مشروع لصناعة الاسمدة الكيميائية والعضوية بانواعها المختلفة خصوصاً في ظل وجود البترول في اليمن مما يؤهلها للدخول في الصناعات البتروكيميائية مستقبلاً وكذا الاستثمار في مشروع لمعدات الري المتطورة.

منح قانون الاستثمار اليمني العديد من الحوافز والاعفاءات والتسهيلات للاستثمارات الزراعية يأتي في مقدمتها اعفاء المشروعات الزراعية من الرسوم الجمركية لمستلزمات الانتاج الزراعي والحيواني طيلة حياة هذا المشروع.

وتشير دراسة عن فرص ومزايا الاستثمار في المجال الزراعي للاخ/ عبد السلام الزبيدي الى ان هذه الاعفاءات تتميز بها المشروعات الزراعية خلافاً لبقية المشروعات الاستثمارية وذلك من اجل تشجيع رؤوس الاموال للانخراط في التنمية الزراعية لكونها تمثل المصدر الرئيسي للدخل لمعظم سكان الجمهورية ووصولاً الى سد الفجوة الغذائية المتنامية في البلاد وكذا لتعويض المخاطر العالمية التي تتسم بها المشروعات الزراعية.

كما يمنح القانون ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ العديد من التسهيلات من اهمها التعامل مع هيئة الاستثمار كنافذة واحدة وبساطة الاجراءات المطلوبة لانشاء او توسعة او تطوير المشروعات الاستثمارية بالاضافة الى العديد من الاعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات الاستثمارية.

ويقدم القانون ضمانات عديدة منها امكانية تامين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في اي من المؤسسات الدولية التالية:-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- المؤسسة الاسلامية لتامين الاستثمار

**د/ الفسيل:**

## المشروعات يجب ان تتركز في المحاصيل الزراعية المرتبطة بالاستثمار في القطاع الصناعي

**د/ الحاوري:**

## هناك فرص استثمارية في انتاج السلع التصديرية والقطن والسمسم

**البشيري:**

## القطاع الزراعي يتيح امكانيات هائلة للاستثمار